البيئة والمياه

إعداد /أمل حزام مدحجي

(LG)تنشر تقريرها الخاص بالبيئة لعام 2009

يأتي هذا التقرير في أعقاب نشر LG لمطبوعتين سابقتين تضمنتا الجهود الإنمائية التي تبذلها، حيث أدركت الشركة الحاجة إلى مشاركة المزيد من التفاصيل حول تجربتها على هذا الصعيد باعتبارها إحدى كبريات شركات التصنيع والتكنولوجيا. كما تهدف الشركة في نشرها لهذا التقرير المنفصل الذي يركز على البيئة إلى إعطاء موضوع البيئة صدى أوسع واهتماماً أكبر.

ويستهل نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة LG، يونغ نام، التقرير بكلمة يشرح فيها عزم إدارة وموظفي الشركة على القيام بأنشطة من شأنها الحد من النفايات خلال عملية تصنيع وتطوير المنتجات، حيث يقول: «LG ستكون الرائدة في تحقيق نمو بيئي مستدام وخلق مستقبل أخضر للأجيال القادمة».

وينقسم التقرير المؤلف من 70 صفحة إلى أربعة أقسام هي: الإدارة الخضراء، وإستراتيجية المنتجات الخضراء، والتصنيع الأخضر، والاتصالات الخضراء. وقد تم تجميع البيانات ذات الصلة وتحليلها على أساس نتائج السنوات السابقة من مكاتب وفروع LG حول العالم والتي تشمل 84 فرعاً. وتعتزم الشركة نشر هذا التقرير سنوياً من قبل فريق الإستراتيجية البيئية التي يرأسها مكتب رئيس إدارة التكنولوجيا لديها.

وأضاف نحن فخورون بأن نكون من الشركات الالكترونيات الخضراء التي تعتني بالبيئة. إن إل جي ترعى النظام الإيكولوجي والجيل القادم خاصة أنه عليه التعامل مع التغيرات البيئية الصعبة الراهنة، وكانت LG قد أعلنت التزامها بالبيئة لأول مرة مع إطلاقها حملة واسعة تحت شعار «بيئة أنظف» في عام 1994. كما أعلنت الشركة برنامجاً طموحاً للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة على صعيد التصنيع والمنتجات يهدف إلى تخفيض150,000 طن من انبعاثات الغازات الدفيئة على صعيد التصنيع و30 مليون طن على صعيد المنتجات. ومن المقرر أن يتم خفض انبعاثات الغازات الدفيئة تدريجياً خلال دورة تصنيع المنتج والتي تشمل المواد الخام والعمليات اللوجستية واستخدام الطاقة والمياه والنفايات وغيرها من العمليات.

وقد شهد العام الماضي حصول LG على شهادة تقدير دولية لقيامها بجرد غازات الدفيئة الصادرة عن مصانعها في ديسمبر الماضي، لتصبح بذلك أول شركة في قطاع صناعة الالكترونيات في كوريا تحصل على هذا التقدير.

مدير صحة البيئة بأمانة العاصمة لـ (14 أكتوبر) :

ندعو المواطنين إلى التعاون والإبلاغ عن المخالفات عبر غرفة العمليات التابعة للإدارة

شهدت الأيام الماضية قبل وبداية شهر رمضان المبارك حركة وإقبالاً كبيرين من المواطنين لشراء المواد الغذائية والمشروبات وكل ما يتطلبه هذا الشهر، وهو ما فتح شهية بعض التجار لرفع أسعار بعض المواد الغذائية وإغراق الأسواق بمواد وسلع غير صالحة للاستخدام ،لانتهاء فترة صلاحيتها أو لعدم مطابقتها للمواصفات باسعار منخفضة استغلالاً للحالة الشرائية للكثير من المواطنين، بما يضمن الإقبال عليها.

صحيفة 14 أكتوبر التقت بالدكتور/ محمد عبدالكريم الأصبحي مدير صحة البيئة بأمانة العاصمة وأجرت معه هذا الحوار لمعرفة نشاط المكتب وأهم ما قام به المكتب لحماية المستهلك في ظل تكدس أنواع من المنتجات الغذائية في الأسواق وكانت الحصيلة الآتي:

برامج توعوية وحملات مكثفة تشهدها أسواق وشوارع الأمانة خلال شهر رمضان

ضبط ومصادرة (100) طن من المواد الغذائية التالفة و(20) ألف عبوة مياه بلاستيكية

صنعاء/ لقاء/ سمير الصلوي

خطط وبرامج

بداية نود أن نعرف من خلالكم أهم الخطوات التي قمتم بها لحماية المستهلك خلال شهر رمضان؟

- بداية أرحب بصحيفة 14 أكتوبر وأشكر القائمين عليها على اهتمامهم بكل ما يهم المواطن وحقيقة إن مكتب صحة البيئة بأمانة العاصمة استطاع خلال النصف الثاني من شهر شعبان أن يضبط ويصادر أكثر من (100) طن من المواد الغذائية التالفة وغير المرخصة وغير المستوفية للشروط والمواصفات وتم عرضها من قبل بعض التجار مستغلين فترة شهر الكريم والطلب المتزايد للمستهلكين إضافة إلى عرض هذه المواد باسعار منخفضة ما يؤدي إلى إقبال المواطنين عليها وقد جاء هذا الضبط نتيجة لتكثيف فرق العمل الميداني ونزولها إلى المديريات على فترتين.

كما قمنا باعداد برامج وخطط للعمل خلال شهر رمضان بداية بأوقات الدوام الرسمي يتبعه دوام ميداني للمفتشين الميدانيين الذين يعملون من الساعة الثانية حتى الخامسة عصراً وذلك بتفتيش محلات الحلويات والمطاعم والبوفيات وكل المحلات المزاولة لعملها قبل الافطار يليه دوام مسائي من الساعة الثامنة حتى الثانية عشرة ليلاً يتم فيها تفتيش المنشآت التي لم يتم تفتيشها نهاراً مثل شركات الاستيراد وتجار الجملة كما عملنا على اعداد برامج توعوية للمواطنين تشمل مكبرات صوت وبروشورات توزع في الأسواق والشوارع، تدعو إلى عدم شراء الأغذية المكشوفة والسلع المعرضة لحرارة الشمس والسلع المنتهية الصلاحية.

نشاهد ظاهرة عرض سلع غذائية أوشكت صلاحيتها على الانتهاء ما هو دوركم في ذلك؟

بالنسبة للسلع قريبة الانتهاء المعروضة في الشوارع ووفقاً للقانون يمنع مصادرة أي سلعة إلا بعد انتهاء الصلاحية فالكثير من التجار يعملون على إنزال بضائعهم قرب انتهائها إلى الشوارع عبر الباعة المتجولين وهو ما يؤدي إلى تلف المواد قبل انتهاء مدة الصلاحية نتيجة لتعرضها لأشعة الشمس بشكل مباشر وعملية التخزين والنقل ونجد صعوبة في التواصل والقبض على الباعة المتجولين وفقاً للقوانين المخولة لنا (الرقابة على الأغذية بالمنشآت الثابتة)، فنحن عادة عند ضبط أي مخالفة يتم تحرير محاضر ضبط مخالفة وإشعار المخالف ومن ثم إحالته إلى النيابة.

والصعوبة تكمن في عدم امتلاك الباعة المتجولين محلات ثابتة وعادة ما يتم متابعة الباعة المتجولين من قبل إدارة الأسواق والمرافق كباعة متجولين وليس كباعة لسلع شهية.

محمد عبدالكريم الأصبحي

رقابة مستمرة

كيفية الرقابة على المطاعم والبوفيات وأسواق اللحوم في أمانة العاصمة؟

- نقوم بالنزول الميداني لهذه المنشآت وفقاً للتقسيم الإداري لمديريات الأمانة ولدينا برامج للنزول إلى المنشآت فهناك منشآت يتم النزول اليها يومياً مثل أسواق الأسماك ومحلات اللحوم وهناك منشآت يتم تفتيشها بشكل أسبوعي مثل البوفيات والأفران واللوكندات وهناك منشآت يتم تفتيشها بشكل نصف شهري مثل الفنادق ومحطات المياه والبقالات وهناك منشآت يتم تفتيشها شهرياً مثل المصانع والمعامل والشركات المستورة وهذه آلية معتمدة على مدار العام وقد نجد قصوراً وبعض الصعوبات نتيجة عدم توفر الكادر الرقابي وذلك لتوسع أمانة العاصمة.

تعاون المواطنين

يشكو الكثير من المواطنين من قصور في رقابة محطات تنقية المياه ماهو دوركم في هذا الجانب؟

- تمثل المياه إحدى المشاكل المؤرقة لنا دائماً كجهة رقابية وتوجد لدينا إدارة خاصة بالمياه تعمل على النزول الميداني والكشف على المحطات وآلية طرق المعالجة وفعاليتها وقد وجدنا أن أكثر من (90٪) من المحطات تعمل بشكل جيد، لكن المشكلة هي في العبوات المستخدمة، التي يتم تلوثها في كثير من الأماكن إما بتعبئتها بالديزل والمحروقات أو وضعها في أماكن غير نظيفة وهو ما يعرضها للتلوث، وقد اغلقنا خلال الفترة الماضية عدداً من محطات المياه وصادرنا عدداً من العبوات خلال الشهر الماضي بلغ عددها (20) ألف دبة.

لكن هذا الجهد الذي نقوم به سرعان ما يضيع بظهور مخالفات جديدة نتيجة للاستخدام من قبل المواطنين ووسائل نقل وتوزيع المياه التي لا تلتزم بالمواصفات المطلوبة وقد أعددنا خطة مع مرور أمانة العاصمة لضبط جميع سيارات توزيع المياه المكشوفة وهو ما سنبدأ في تنفيذه خلال الفترة القادمة كما قمنا بضبط الكثير من اصحاب البقالات وتم إحالة عدد منهم إلى النيابة أو أخذ تعهدات بعدم التكرار، وهذه القضية بحاجة إلى تعاون المواطنين من خلال عدم اقتنائهم أي عبوات تالفة أو غير نظيفة وهو ما سيمكننا والفرق العاملة في الميدان من مصادرة جميع العبوات التالفة، كما يجب على المستهلك المحافظة على العبوات وعدم رميها في الأماكن الملوثة للحفاظ على صحة الجميع.

إبلاغ الجهات المعنية

نشاهد بضائع وأغذية مكدسة في الشوارع خلال شهر رمضان ماهي النصيحة التي توجهها للمواطنين لتجنب مثل هذه البضائع؟

- انصح جميع المواطنين بعدم شراء البضائع والأغذية المعرضة لحرارة الشمس أو التي يتم تخزينها بشكل سيء على أرصفة الشوارع وساحات الأسواق وعدم شراء أي سلع تحت مبررات التخفيضات لأنها إما مشكوك في صلاحيتها أو تالفة أو مقاربة للانتهاء أو مخالفة للمواصفات وهو ما يوجد في كثير من الأسواق، كما أنصح المواطنين بالتأكد من فترة الصلاحية للأغذية خاصة التمور في هذا الشهر التي لاتزيد فترة صلاحيتها عن عام فقط حسب دراسات هيئة المواصفات.

كما أدعوا المواطنين إلى عدم شراء أي سلعة لاتحمل تاريخاً وبيانات واضحة والإبلاغ عن أي مادة يتم الشك في صلاحيتها، فنحن في الإدارة لدينا غرفة عمليات مناوبة خلال شهر رمضان تستقبل الشكاوى في أي وقت وهي دعوة للمواطنين للتعاون معنا، كما أنصح بعض المواطنين الذي يعيقون فرق العمل الميدانية بتقدير جهودنا وعدم وضع العراقيل أمامنا إضافة إلى الإبلاغ عن أي شخص من العاملين في الفرق يحاول ابتزاز أي مواطن ونحن على استعداد لإنصاف أي شخص يتعرض للابتزاز وقد وضع أمين العاصمة جوائز لكل من يبلغ عن أشخاص وموظفين انتهازيين ولكن للأسف نادراً ما تأتي إلينا مثل هذه الشكاوى التي تم على ضوئها معاقبة عدد من العاملين بعد ادانتهم.

إشاعات غير صحيحة

يشكو الكثير من المواطنين من عملية الابتزاز ما حقيقة ذلك؟

- حقيقة إن إدارتنا إدارة خدمية ودائماً ما يحدث احتكاك مع الناس وهناك الكثير من المتضررين من عملنا يعملون على إثارة الإشاعات غير الصحيحة ويستغلون هذا الموضوع، فنحن نقوم يومياً بضبط عدد من المخالفات وهو ما يعرضنا للتهم من قبل بعض التجار الذين يحسنون سمعتهم أمام الآخرين بكيل الاشاعات الباطلة.

بان جي مون يدعو إلى معاهدة قوية بخصوص المناخ ويحذر من كارثة

جنيف/14 اكتوبر/ رويترز

دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون أمس الأول الخميس إلى الإسراع بالعمل للتوصل إلى معاهدة جديدة بخصوص المناخ قائلا ان التقاعس عن العمل يمكن أن يؤدي إلى كارثة اقتصادية وزيادة مناسيب مياه البحار بما يصل إلى مترين بحلول عام 2100.

وأكد بان أن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتجة أساسا من حرق أنواع الوقود الأحفوري ما زالت تتزايد بسرعة، قائلا «نحن نندفع بسرعة نحو الهاوية».

وأضاف خلال مؤتمر عن المناخ تحضره 155 دولة في جنيف في معرض حديثه عن التفاوض على معاهدة جديدة للأمم المتحدة لمكافحة الاحتباس الحراري سيتم إقرارها في ديسمبر كانون الأول في كوبنهاجن «الموقف لا يحتمل تحقيق تقدم محدود. نحتاج إلى تقدم سريع».

وتابع مطالبا بتنمية أكثر حفاظا على البيئة «تغير المناخ قد يسبب كارثة اقتصادية واسعة النطاق.. بحلول نهاية القرن الحالي ربما ترتفع مناسيب مياه البحار ما بين نصف متر ومترين» وهو أمر قال انه سيهدد الدول الصغيرة الواقعة في جزر والمناطق الواقعة في دلتا الأنهار ومدنا مثل طوكيو ونيو أورليانز وشنغهاي.

وجاء توقعه للزيادة في مناسيب مياه البحار أعلى كثيرا من نطاق 18 الى 59 سنتيمترا الذي توقعته لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة عام 2007. ولم تشمل تقديرات اللجنة احتمال تسارع ذوبان الجليد في القارة القطبية الجنوبية أو جرينلاند.

وعبر بان العائد لتوه من جولة لمعاينة جليد المنطقة المتجمدة الشمالية الآخذ في الذوبان قبالة سواحل النرويج عن أمله أن تعطي قمة لزعماء العالم سيستضيفها في نيويورك في 22 سبتمبر أيلول دفعة جديدة لمؤتمر كوبنهاجن.

وقال في مؤتمر صحفي عقب إلقاء كلمته أمام الحضور في اجتماع جنيف ومنهم زعماء نحو 20 دولة معظمها نامية مثل تنزانيا وبنجلادش وموزامبيق ووزراء من نحو 80 دولة «أحاول فعلا زيادة الشعور بالإلحاح.»

وجدد دعوته للدول المتقدمة للموافقة على أهداف «أكثر طموحا» مما تضمنته الوعود حتى الآن بخصوص خفض انبعاثات الغازات الضارة بحلول عام 2020 وعلى تقديم المزيد من المساعدات. وتطالب الدول الغنية الدول الفقيرة بتعهدات أكثر وضوحا بإبطاء الانبعاثات الضارة المتزايدة.

وأكدت رئيسة الوفد الأمريكي جين لوبتشينكو وكيلة وزارة التجارة لشؤون المحيطات والغلاف الجوي التزام حكومتها بعملية كوبنهاجن.

وقالت في كلمة «تعمل الولايات المتحدة بنشاط من أجل التوصل إلى اتفاق ناجح من خلال عمل أكثر طموحا في الداخل وتعاون دولي.»

وقال هوي نيانغ يوي نائب رئيس الوزراء الصيني في كلمة «الصين تواجه مهاما جسيمة في تنمية اقتصادها واجتثاث الفقر وتحسين معيشة الشعب لكنها ما زالت تولي أهمية كبيرة للتغير المناخي.»

وأقر مؤتمر جنيف الذي بدأ يوم 31 أغسطس بحضور 1500 مندوب رسميا نظاما جديدا لتحسين المراقبة ونظم الإنذار المبكر بخصوص المناخ لمساعدة الجميع من المزارعين إلى المستثمرين في مجال الطاقة.

وأكد المشاركون في المؤتمر أن «الإطار العالمي للخدمات المناخية» سيساعد الدول النامية بصفة أساسية على التكيف مع تغيرات مثل زيادة الفيضانات وحرائق الأحراش وموجات الجفاف وارتفاع مناسيب المياه في البحار وتزايد الأمراض.

ومؤتمر جنيف هو ثالث مؤتمر عالمي عن المناخ. وساهمت اجتماعات في عامي 1979 و1990 في تمهيد الطريق إلى تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة لشؤون المناخ واتفاقية للأمم المتحدة بخصوص المناخ عام 1992.

إلى ذلك اتفق خبراء يشاركون في محادثات تضم موفدين من 150 دولة بشأن المناخ يوم الأربعاء الماضي على قواعد إرشادية لتحسين تدفق المعلومات بشأن المناخ لمساعدة العالم على التعامل مع موجات الحر أو العواصف الرملية أو ارتفاع مستويات البحار التي يرجح أن يسببها الاحتباس الحراري.

وجاء في مسودة ملخص من صفحة واحدة لمحادثات استمرت ثلاثة أيام بين 1500 خبير شاركوا في مؤتمر المناخ العالمي «ستواجه شعوب العالم في القرن الحادي والعشرين تحديات التقلبات المناخية والتغير المناخي المتعددة الأوجه.»

وحث الخبراء ومن بينهم علماء بارزون على تحسين مراقبة المناخ ونظام حر ومنفتح لتبادل المعلومات وإجراء مزيد من البحوث وتوصيل أسرع للمعلومات للجميع من المزارعين إلى الحكومات وإجراءات أخرى مثل توفير قدر أكبر من التعليم.

ومن المقرر أن تعتمد الحكومات المسودة في إطار خطة لتعزيز خدمات المناخ. وقد تساعد اتفاقية جنيف على تنفيذ معاهدة منفصلة للأمم المتحدة بشأن المناخ من المقرر الاتفاق عليها في كوبنهاجن في ديسمبر.

وأكدت جين لوبتشينكو وكيلة وزارة التجارة الأمريكية لشؤون المحيطات والغلاف الجوي ورئيسة الوفد الأمريكي لرويترز عن اجتماع جنيف وأهدافه «نحن على المسار.»

وأشارت إلى أن المحادثات تستهدف أساسا مساعدة الدول النامية على التكيف مع التغير المناخي الذي سيؤثر على كل أجزاء المجتمع مثل الزراعة وإمدادات الطاقة والصحة والنقل. وأضافت أن المحادثات ستساعد الدول الغنية أيضا.

وذكر موفدون أن الحكومات التي شاركت في المحادثات كانت تسعى إلى إنهاء الانقسامات بشأن وثيقة منفصلة يذكر فيها الاحتباس الحراري ومن المقرر أيضا أن يوافق عليها 80 وزيرا و20 رئيس دولة يومي الخميس والجمعة وهما اليومان الختاميان للمحادثات.

وقال موفد أفريقي «الدول النامية تحاول ضمان ألا يعدوا هنا في مجرد إعلان بأكثر مما سيعدون به في كوبنهاجن.»

وتصر الدول الفقيرة على ضرورة أن تقود الدول الغنية خفض الانبعاثات بموجب معاهدة كوبنهاجن مع السماح للدول الفقيرة باستخدام المزيد من الوقود الاحفوري في سعيها من أجل التنمية. وتريد الدول الغنية جهودا أكبر من الدول الفقيرة لإبطاء زيادة انبعاثاتها.

وأشار مارتن فيزبيك رئيس لجنة الخبراء في مؤتمر جنيف إلى أن الخلافات لا تهدد الاتفاق على «إطار عمل لخدمات المناخ» في جنيف.

الأمين العام للأمم المتحدة خلال مؤتمر صحفي في جنيف يوم الخميس

زرعت أكثر من 700 شجرة

إغلاق منشآت قامت بتلويث بيئة دير الزور في سوريا

دير الزور- سوريا/ متابعات:

تزداد أهمية التوعية البيئية ورصد مراقبة الملوثات البيئية في محافظة ديرالزور لذلك تحرص مديرية البيئة بدير الزور بالعديد من النشاطات على الحفاظ على البيئة من التلوث والضرر.

المهندس محمد أمين رمضان مدير شؤون البيئة بدير الزور أوضح أن نشاط المديرية خلال العام المنصرم تركز في مجال المنشآت الصناعية ، حيث لم يتم منح أي منشأة صناعية مهما كان نوع الصناعة فيها الترخيص اللازم إلا بعد الحصول على الموافقة البيئية التي تمنح بناء على اشتراطات بيئية يطلب تحقيقها في المنشآت بحيث يكون الضرر الذي تسببه محدوداً جداً وبالنسبة للمحافظة فقد كان الأحداث المدينة الصناعية فيها الأثر الأكبر في حماية البيئة حيث تم جمع الصناعات في المدينة و تقسيمها الى عدة أقسام حسب نوع الصناعة «غذائية - هندسية - كيميائية » بالإضافة إلى إنشاء محطة معالجة المياه الصادرة عن تلك المنشآت وقمنا بفرز ممثل للمديرية في المدينة الذي يتواجد بشكل دائم وذلك لمتابعة جميع أمور المحطات والتلوث وبالنسبة للمنشآت الأخرى القائمة فأي منشأة تقوم بتلويث البيئة تغلق حتى تقوم بمعالجة أسباب التلوث الناتج عنها وتم إغلاق عدة منشآت لذلك السبب ومنها صناعة ألبان ومعمل بلاستيك وبئر نفط ومجابل إسفلت أما في مجال الزراعة فقد تم بالتعاون مع المدينة الصناعية وشركة ديرالزور للنفط زرع مايقارب 700 شجرة زيتون في المدينة كمرحلة أولى وحيث تمت تجهيز تلك الأرض بكافة المستلزمات التي تضمن نجاح عملية الزراعة من خلال تأمين مصدر دائم للمياه وتأمين شبكة ري بالتنقيط وسيتم زراعة أصناف هذا العدد في المرحلة المقبلة

وعن الخطط المستقبلية تحدث رمضان بأن المديرية تسعى لتلافي النقص الموجود في أجهزة التحليل وتحديداً أجهزة قياس الهواء وأجهزة التحليل والقياس وذلك من خلال التعاقد على إنشاء محطة لرصد وقياس الملوثات المنتقلة عبر الهواء وهذه المحطة عبارة عن محطة متنقلة مزودة بأجهزة قياس وتحليل بعض ملوثات الهواء الأساسية وفيما يخص المحافظة على مياه نهر الفرات قامت المديرية من خلال المخبر الموجد لديها بإجراء قياسات وتحاليل دورية لمراقبة مياه النهر وتقديم التقارير للسيد محافظ دير الزور في حال وجود اي مشكلة وبالنسبة لمصادر تلوث مياه نهر الفرات فهي مياه الصرف الصحي الناتجة عن مركز المدينة وللقضاء على هذه المشكلة تم إعداد دراسة لإقامة محطة معالجة لمياه الصرف الصحي في المحافظة أما المشكلة الثانية فتتمثل بمياه الصرف الصحي التي تصب في مياه نهر الفرات دون معالجة في المدن والبلديات لذلك تم لحظ تنفيذ محطات معالجة لبعض تلك البلديات والمشكلة الأخيرة هي مياه الصرف الصناعي لمعملي السكر والورق فقد تم تنفيذ محطات معالجة في تلك المناطق واختتم السيد رمضان حديثه عن حملات التوعية والإعلام البيئية التي تقوم بها المديرية حيث

تقام بشكل دوري جولات على مختلف المدارس في ديرالزور وذلك بالتعاون مع مديرية التربية والمنظمات الشعبية لنشر الوعي البيئي لأن الوعي البيئي أهم ركائز المحافظة على البيئة بالإضافة إلى مجموعة الندوات والمحاضرات والنشاطات التي يتم تنفيذها بالمناسبات البيئية .